



دورة عام 2023

البند 20 من جدول الأعمال

معاهد البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 7 حزيران/يونيه 2023

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2023/L.13)]

8/2023 معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إن يضع في اعتباره الطابع عبر الوطني والمنظم والمعقد المتزايد للجريمة والإرهاب وإساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الإنترنت، لأغراض إجرامية، مما يعوق إحراز تقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾،

وإن يشير إلى أن معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة أنشئ في عام 1968 عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1086 بآء (د-39) المؤرخ 30 تموز/يوليه 1965، الذي حث فيه المجلس على توسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية،

وإن يعترف بالدور الذي يؤديه المعهد كعنصر قيم في منظومة الأمم المتحدة ومساهم في تحقيق خطة عام 2030، باعتباره مؤسسة البحث والتدريب الوحيدة المكلفة حصراً بالقيام بأنشطة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون،

1 - يشجع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة على مواصلة جهوده الرامية إلى النهوض بنهج قائمة على الأدلة ومركزة حول البيانات من أجل التصدي للتحديات العالمية التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأبعادها المتطورة العديدة وتعزيز سيادة القانون؛

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.



- 2 - **يرحب** باعتماد مجلس أمناء المعهد للإطار البرنامجي الاستراتيجي الجديد للمعهد للفترة 2023-2026 وموأمته مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويعترف في الوقت نفسه بإنجازات المعهد ضمن الإطار البرنامجي الاستراتيجي السابق للفترة 2019-2022؛
- 3 - **يعرب عن عظيم تقديره** لإيطاليا لاستضافتها المعهد وتيسيرها لعمله سعيا إلى تنفيذ ولايته وأداء مهمته لأكثر من 50 عاما؛
- 4 - **يعرب عن تقديره** للدول الأعضاء والشركاء الاستراتيجيين الذين دعموا المعهد أو قدموا تبرعات له من أجل تعزيز مهمته؛
- 5 - **يشجع** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تستفيد استفادة تامة وفعالة من الخدمات التي يقدمها المعهد؛
- 6 - **يناشد** جميع الدول الأعضاء أن تنتظر في تقديم الدعم الطوعي من أجل تمكين المعهد من مواصلة عمله وتوسيع نطاقه، من خلال البحث والتدريب، لمواجهة الصعوبات التي جرى تحديدها في إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026، مشيرا إلى طابع التمويل الخارج عن الميزانية الذي يتسم به المعهد.

الجلسة العامة 25

7 حزيران/يونيه 2023